



تحليل آثار مدفوعات فوائد الدين العام المحلي على النفقات العامة الإنتاجية والنمو الاقتصادي في مصر

إعداد

حمدي أحمد علي الهنداوي

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة - جامعة المنصورة

al_hendawy_h@mans.edu.eg

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الثاني أبريل 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

ملخص البحث:

يناقش هذا البحث الآثار التي يمارسها تزايد مدفوعات فوائد الدين العام المحلي في مصر على النفقات العامة الإنتاجية؛ والتي تنقسم لجانبين: نفقات إنتاجية خاصة بتكوين رأس المال المادي، وتتعلق عادة بالبنية التحتية، ونفقات إنتاجية خاصة بتكوين رأس المال البشري، وتتعلق عادة بالإنفاق على التعليم والصحة بشكل أساسي. وقد خلص البحث إلى أن التزايد الكبير لمدفوعات فوائد الدين العام المحلي في مصر خلال العقدين الأخيرين قد صاحبه تراجع في الوزن النسبي للنفقات العامة الإنتاجية على كل من التعليم والصحة، بينما لم تتأثر كثيرا النفقات الاستثمارية على البنية التحتية. ومن المرجح أن مزاحمة مدفوعات فوائد الدين العام المحلي كانت السبب في تراجع الوزن النسبي للإنفاق على التعليم والصحة داخل هيكل النفقات العامة. كما خلص البحث إلى أن تزايد فوائد الدين العام المحلي قد أسفر عن تحول في هيكل النفقات العامة في مصر، اتسم بسوء تخصيص للموارد المحدودة للموازنة، حيث تم تخصيص جزء كبير من تلك الموارد للنفقات الجارية غير الإنتاجية، التي مثلت فوائد الدين العام المحلي الجانب الأكبر منها، الأمر الذي يعكس آثارا سلبية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وعلى النمو الاقتصادي، ويقلل من قدرة الإيرادات العامة على الوفاء بمدفوعات فوائد الدين العام المحلي. وقد اضطرت هذه الأوضاع الحكومة -وفاء لالتزاماتها- لعقد المزيد من القروض في ظل ضغوط مالية تدفع سعر الفائدة إلى الارتفاع، وتزيد من تكاليف خدمة الدين العام المحلي، وتعمق الخلل في هيكل النفقات العامة.

كلمات مفتاحية: فوائد الدين العام المحلي، الإنتاجية، البنية التحتية، الإنفاق على التعليم والصحة، النمو.

مقدمة:

شهد الاقتصاد المصري خلال العقود الأربعة الأخيرة تزايداً كبيراً في مستوى الدين العام المحلي، خاصة بعد الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي عام 1991، حيث جرى عندئذ التوجيه بتحويل نمط تمويل عجز الموازنة العامة من الإصدار النقدي الجديد إلى الاقتراض من السوق الداخلية، واستحدث هذا التوجيه أدون الخزانة كوسيلة إضافية للاقتراض من السوق المحلية. ولما كانت الموازنة العامة المصرية تعاني من عجز مزمن فقد أدى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض الداخلي إلى تراكم الدين العام المحلي سنة بعد أخرى، وبلوغه مستويات مرتفعة، ومن ثم تزايد مدفوعات خدمته، حيث تطور حجم الدين العام المحلي في مصر من 97.2 مليار جنيه عام 1991 إلى 5399.6 ملياراً عام 2022 (وزارة المالية المصرية). وفي ظل هذا التزايد الكبير للدين العام المحلي وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 72.4% عام 2022؛ كان من الطبيعي أن تتزايد أعباء خدمة هذا الدين وأن تتضخم مدفوعات فوائده بشكل كبير أيضاً، فقد تزايدت تلك المدفوعات في مصر بشكل مستمر خلال العقد الأخيرين لترتفع من نحو 14.8 مليار جنيه عام 2001 بنسبة 15.4% من إجمالي النفقات العامة، إلى نحو 520 مليار جنيه عام 2022 بنسبة 29% من إجمالي هذه النفقات في ذلك العام.

وتشير أغلب الدراسات التطبيقية إلى أن الدين العام - وإن أثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وعند المستويات المنخفضة له- إلا أن تأثيره يتحول في أغلب الأحيان - في الأجل الطويل، وعند المستويات المرتفعة له- إلى تأثير سلبي. (الهنداوي، حمدي 2017). ويمارس الدين العام آثاره على النمو الاقتصادي من خلال قنوات متعددة، وتمثل مدفوعات خدمة الدين العام أحد هذه القنوات. وفي ظل الاعتقاد بأن هيكل الموازنة العامة والوزن النسبي لمكوناته المختلفة هو من العوامل المؤثرة على مستوى النمو الاقتصادي في الدولة؛ فمن المتوقع أن يؤثر تزايد مدفوعات فوائد الدين العام المحلي على هيكل الموازنة العامة، ويؤثر من ثم على مستوى أدائها لوظائفها المختلفة؛ الاقتصادية والاجتماعية. وترجح الأدبيات الاقتصادية أن النفقات الإنتاجية المتعلقة بتكوين رأس المال المادي والبشري قد تكون أكثر صور النفقات تضرراً بسبب التغيرات في هيكل الموازنة العامة الناتجة عن تزايد مدفوعات فوائد الدين العام المحلي؛ الأمر الذي دعا الباحث للتعرض له بالدراسة لاستكشاف ما إذا كان هناك تأثير لتلك الفوائد على النفقات العامة الإنتاجية في

مصر خلال العقدین الأخيرین، وما یمکن أن یترتب علی ذلك من آثار علی تراکم رأس المال المادي والبشري، وعلی النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تعاني الموازنة العامة المصرية من عجز مزمن یتتم تمويله من خلال الاقتراض العام، حيث تعجز الإيرادات العامة العادية عن تلبية النفقات العامة؛ رغم جهود ترشيدها، وتخفيف أعباء الدعم بها؛ مما يؤثر سلباً علی مستوى الخدمات العامة، وعلی كفاءة الدولة فی القيام بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية. فی ظل النسبة المرتفعة لمدفوعات فوائد الدين العام المحلي؛ والتي تقترب من ثلث النفقات العامة، وفي ظل محدودية الإيرادات العامة؛ تزداد المخاوف من أن یتتم الوفاء بهذه المدفوعات التعاقدية الملزمة علی حساب صور أخرى من النفقات العامة؛ خاصة النفقات الإنتاجية، وهو ما یمکن أن يؤثر سلباً علی التكوين الرأسمالي المادي والبشري، ومن ثم علی الإنتاجية والنمو الاقتصادي فی مصر. وبناء علی تلك المعطيات يسعى البحث لتحليل تأثير مدفوعات فوائد الدين العام المحلي علی هيكل الموازنة العامة المصرية خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2002، واختبار مدى تسببها فی تحويل هذا الهيكل بعيداً عن أوجه الإنفاق الإنتاجية الداعمة للنمو، وما یمکن أن يسببه ذلك من آثار علی أداء الاقتصاد الكلي؛ كون هذه النفقات الإنتاجية هي المسؤول الأول عن تنمية رأس المال المادي والبشري؛ ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي، وأن احتمال تراجع نسبتها بفعل تزايد مدفوعات فوائد الدين العام المحلي قد یمارس آثاراً سلبية علی العديد من المتغيرات الاقتصادية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف علی دور النفقات العامة الإنتاجية فی دعم تراکم رأس المال المادي والبشري.
- التعرف علی تطور مدفوعات فوائد الدين العام المحلي وتطور حجم النفقات العامة الإنتاجية ووزنها النسبي ضمن هيكل النفقات العامة.
- التعرف علی درجة تأثير مدفوعات الدين العام المحلي علی النفقات العامة الإنتاجية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من خطورة الآثار التي يولدها ذلك الحجم الكبير الذي وصلت إليه مدفوعات فوائد الدين العام المحلي فی مصر، فی ظل ندرة الموارد ومحدودية الإيرادات العامة،

وما يحتمل أن يمارسه ذلك من آثار سلبية على النفقات العامة الإنتاجية في مصر، والتي تعد ركنا أساسيا لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. ففي ظل محدودية الموارد قد لا تتوافر إيرادات عامة كافية لتمويل كافة النفقات العامة، وهو ما قد يضطر الدولة للتضحية بجانب من النفقات الاجتماعية والإنتاجية تحت ضغط ضرورة سداد فوائد الدين العام المحلي، الأمر الذي يود البحث تحري حقيقته، وتوجيه اهتمام صانع القرار الاقتصادي في مصر لخطورة هذا الوضع حال استمراره، وبحث إمكانيات التخفيف من عبء مدفوعات الفوائد.

منهجية البحث:

يعتمد التحليل الاقتصادي في هذا البحث على الأسلوبين الاستنباطي والاستقرائي: الاستنباطي فيما يتعلق بتحليل الجوانب المختلفة للنفقات العامة؛ والإنتاجية منها على وجه الخصوص، ومدفوعات الدين العام المحلي، وعلى المنهج الاستقرائي فيما يتعلق بتحليل بيانات النفقات العامة الإنتاجية ومدى تأثرها بمدفوعات فوائد الدين العام المحلي المصري.

خطة البحث:

سوف يتم دراسة موضوع البحث من خلال العنصرين التاليين:

أ – الإطار النظري للدراسة.

ب – العلاقة بين فوائد الدين العام المحلي والنفقات العامة الإنتاجية في مصر.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

تدعم معظم الأدبيات الاقتصادية وجهة النظر الكلاسيكية القائلة بأن خدمة الدين العام تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، فالنظرة الكلاسيكية للدين العام والتي ترجع أصولها للقرن الثامن عشر تؤمن بمقولة "ما لم تقم الأمة بتدمير الاقتراض العام فإن الاقتراض العام سيدمر الأمة"، ويقوم هذا الاعتقاد على أساس أن تكاليف خدمة الدين العام المحلي والأجنبي ستكون شديدة الإضرار بالنمو الاقتصادي؛ من خلال تأثير المزاحمة، وكذلك لأن الضرائب الأعلى المطلوبة لتمويل مدفوعات خدمة الدين العام مستقبلاً ستؤدي إلى تحويل رأس المال الإنتاجي إلى نفقات جارية تذهب للدائنين (Churchman, 2001). وفي مقابل النظرة الكلاسيكية نظر التحليل الكينزي إلى الأثر الاقتصادي للدين العام نظرة إيجابية مركزاً على إمكانياته المولدة للدخل والمحفزة على الإنتاج، والتي يتعاظم تأثيرها بفعل أثري المضاعف والمعجل. وبناء على ذلك فقد اعتبر أن تكاليف خدمة الدين العام لا

تضر بالنمو الاقتصادي؛ حيث إن التدفق الإضافي للدخل الناتج عن زيادة النفقات الحكومية الممولة من الديون يعزز حصيلته الضرائب اللازمة لخدمة هذه الديون. وبين الكلاسيك والكينزيين تأتي رؤية "ريكاردو" المسماة بالتكافؤ الريكاردو؛ والقائلة بأن مستوى الدين العام ليس متغيراً ذا أهمية، فيما يتعلق بتأثيره على الأداء الاقتصادي. وتتخلص رؤية "ريكاردو" في أن الدين العام وإن مارس آثاراً سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فإنه يمارس آثاراً إيجابية تعويضية تكافئاً أو تتساوى مع الآثار السلبية، ومن ثم فإن الأثر الصافي للدين العام على النشاط الاقتصادي سيكون صفرًا على الأرجح (Ntshakala, 2015).

ويقتضي بحث قضايا الدين العام ومدفوعات فائدته بحث تأثير النفقات العامة ومصادر تمويلها على النمو الاقتصادي، لأنه عندما يكون الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو أكبر من الأثر السلبي لمصادر تمويله يكون اللجوء لهذه المصادر مبرراً، بما في ذلك القروض العامة. وفي ظل قناعة الفكر الكينزي بأن الأثر الإيجابي للدين العام على النمو يفوق آثاره السلبية، جاء العديد من الدراسات التطبيقية ليؤيد هذا المنظور بشكل مطلق أو في ظل اشتراطات معينة، إلا أن بعضها قد جاء بنتائج معاكسة، وبعضها خلص إلى أن طبيعة ومدى تأثير الدين العام ومدفوعات فوائده على النمو الاقتصادي أمر يعتمد على عدة عوامل كحجم الدين العام، وهيكله ومكوناته، وأوجه استخدامه، وحجم مدفوعات خدمته (Saungweme, et. al. 2018). وفي سياق هذا البحث ميزت أغلب الدراسات بين الصور المختلفة للنفقات العامة؛ خاصة النفقات الجارية (غير الإنتاجية) والنفقات الإنتاجية؛ من ناحية تأثيرها على النمو الاقتصادي.

ولما كان تأثير فوائده الدين العام المحلي على النفقات العامة الإنتاجية هو محور هذا البحث، فسوف يقوم الباحث بمراجعة الأدبيات الاقتصادية الخاصة بهذين المتغيرين من خلال استعراض المسائل التالية:

- ماهية النفقات العامة الإنتاجية.
- دور النفقات العامة الإنتاجية في تعزيز النمو الاقتصادي.
- * الاستثمار العام في البنية التحتية.
- * الإنفاق على التعليم والصحة وتكوين رأس المال البشري.
- * تفسير العلاقة السلبية بين النفقات الإنتاجية والنمو الاقتصادي في بعض الدراسات
- أثر مدفوعات فوائده الدين العام المحلي على النفقات العامة الإنتاجية.

وفيما يلي استعراض هذه العناصر بقليل من التفصيل.

1- ماهية النفقات العامة الإنتاجية

يضم هيكل الموازنة العامة للدولة صورا مختلفة من الإنفاق، والتي يتم تقسيمها وفق عدد من المداخل، منها تقسيم تلك النفقات إلى نفقات عامة إنتاجية وأخرى غير إنتاجية. ورغم أن هناك جدل حول فكرة كون كل النفقات العامة نفقات منتجة، حتى لو كانت نفقات جارية أو استهلاكية (كون تلك النفقات تزيد من الطلب الكلي، ومن ثم تحفز الاستثمار والإنتاج)؛ لذلك فإن النفقات العامة الإنتاجية المقصودة في هذا البحث هي تلك النفقات التي تؤثر على الإنتاج من خلال تأثيرها على جانب العرض، خاصة تأثيرها على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

وفي هذا السياق يعتبر العديد من الاقتصاديين مثل (Petru-Ovidiu Mura, 2014) أن النفقات الإنتاجية يمكن أن تشمل الخدمات العامة، والدفاع، والنظام العام، والتعليم، والصحة، والإسكان، والخدمات العامة والاستثمارات في البنية التحتية، وتسمى هذه البنود "النفقات الصديقة للنمو"، بينما تشمل النفقات غير الإنتاجية نفقات الثقافة والترفيه والدين، والحماية الاجتماعية. وفي هذا البحث سوف تقتصر دراسة النفقات الإنتاجية على النفقات على البنية التحتية والنفقات الخاصة بالتعليم والصحة باعتبارها النفقات المسؤولة عن بناء رأس المال المادي والبشري.

2- دور النفقات العامة الإنتاجية في تعزيز النمو الاقتصادي.

تروج الأدبيات النظرية والتطبيقية لفكرة أن الإنفاق الحكومي هو مدخل إنتاجي لدوال الإنتاج في القطاع الخاص، تؤدي زيادته إلى دعم الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي. فمن الناحية النظرية توجد علاقة إيجابية واضحة بين مختلف مكونات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ويمكن تفسير العلاقة السببية بينهما من خلال المنهج الكينزي، حيث يساهم الإنفاق العام في نمو الناتج القومي على المدى القصير من خلال تأثيره على الطلب الكلي (Efthalitsidou, K.; Zafeiriou et. al. 2021). وفي الواقع تؤثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي أيضا من خلال تأثيرها على جانب العرض، وهو الدور الذي يتحقق من خلال تأثير النفقات العامة الإنتاجية على إنتاجية عنصر العمل، تلك الإنتاجية التي تشير إلى كمية السلع والخدمات التي ينتجها العامل خلال فترة زمنية معينة، وهي تعتمد على الكفاءة العقلية للعامل، وقدراته البدنية (وهذه قدرات موروثية)، بالإضافة إلى القدرات المكتسبة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، والتقدم التكنولوجي (Jack,

(William 1999). وبالإضافة إلى ذلك تتأثر الإنتاجية أيضا بالاستثمار في البنية التحتية، حيث تؤدي الزيادة في هذا الاستثمار إلى زيادة الإنتاج مباشرة في الأجل القصير، وتعزيز الإنتاجية في المستقبل، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (Jeffrey M. Stupak, 2018). ومن هنا يمكن القول بأن إنتاجية عنصر العمل ترتبط بالنفقات العامة الإنتاجية سواء كانت استثمارية في رأس المال المادي (البنية التحتية)، أو إنفاقاً على التعليم والصحة المسؤولين عن تكوين رأس المال البشري.

ورغم وضوح الأدبيات النظرية فيما يتعلق بتأثير النفقات العامة على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، إلا أن نتائج البحوث التطبيقية ذات الصلة ليست بنفس الوضوح، خاصة عندما يتم التمييز بين المستوى الإجمالي للنفقات العامة وبين مكوناتها المختلفة: الإنتاجية وغير الإنتاجية، بل وعند التمييز بين مكونات النفقات الإنتاجية ذاتها. وقد اختبر العديد من الدراسات التطبيقية العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وانتهت إلى وجود تأثيرات مختلفة تتراوح بين التأثير الإيجابي والتأثير السلبي أو عدم وجود تأثير على الإطلاق. ففي دراسة أجراها Auci, S., (2021) تم بحث تأثير كل مكون من مكونات النفقات العامة على النمو الاقتصادي بشكل منفصل (الخدمات العامة والشؤون الاقتصادية والحماية الاجتماعية والنظام العام والتعليم والصحة والإسكان وحماية البيئة والدفاع) في 15 دولة أوروبية بين عامي 1996 و2014، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة يؤثر إيجابياً على الإنتاجية؛ ومن ثم على النمو الاقتصادي، أما فئات الإنفاق الأخرى فتأثيرها سلبي. وقد توصل Barro (1991) إلى نتائج مشابهة في دراسة له على 98 دولة نامية، حيث وجد أن النفقات العامة الإنتاجية تؤثر على رأس المال البشري إيجابياً، فيما يبدو تأثير الاستثمار العام غير معنوي، أما النفقات العامة الجارية (غير الإنتاجية) فوجد تأثيرها على النمو الاقتصادي سلبياً. وفي دراسة Hansson, P. et. al. (1994) عن تأثير الإنفاق على التعليم على إنتاجية العمل في 14 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 1970 و1987 وجد أن النفقات العامة الجارية غير الإنتاجية تمارس آثاراً سلبية على إنتاجية العمل؛ ومن ثم على النمو الاقتصادي، بينما يؤثر الإنفاق على التعليم تأثيراً إيجابياً عليها، في حين أن الاستثمار العام ليس له أي تأثير على الإنتاجية. وتشير دراسة Kim, Soo-Wan et. al. (2020) على 15 دولة متطورة إلى أن الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية كان له تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، في

حين كان للإنفاق على الرعاية الاجتماعية تأثير غامض أو غير ملموس على الاقتصاد. وفي دراسة مشابهة في ست دول في أوروبا الشرقية خلص (Petru-Ovidiu Mura, 2014) إلى أن الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والبنية التحتية يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي بينما يبدو تأثير الإنفاق على الصحة سلبيا على هذا النمو. وقد فسر التأثير السلبي للإنفاق العام على الصحة باحتمالية أن تكون طريقة إنفاق الأموال العامة في قطاع الصحة غير فعالة، وأن الاستثمار العام قد يستخدم في كثير من الأحيان في مشاريع غير منتجة. وفي ذات السياق أشارت دراسة عليوة، (2015) إلى أن زيادة نفقات التعليم في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2001 قد أدت إلى زيادة ملحوظة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وأن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين حيث يؤثر الإنفاق على التعليم على الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق على التعليم. بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت ذات الدراسة إلى أن الاستثمار العام الذي لا صاحبه زيادة في الإنفاق على التعليم سيكون ذا تأثير أقل على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وفي دراسة للهاوري (2016) عن اليمن خلص إلى أن الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة يساهم في تكوين رأس المال البشري ويرفع من إنتاجية الموارد البشرية في الأجل الطويل، ولكن لا يبدو أثره على النمو الاقتصادي كبيراً في الأجل القصير.

وعلى غير المتوقع أظهرت دراسة (Järnberg, Linda A. et. al. (2022) في السويد للفترة 1996-2015، أن الإنفاق على التعليم مارس تأثيراً سلبياً نسبياً على النمو الاقتصادي مقارنة بكل من البنية التحتية وأوجه الإنفاق غير الإنتاجية. كما وجدت أن إعادة تخصيص النفقات العامة وتحويل المزيد منها من النفقات غير الإنتاجية إلى الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية يؤثر أيضاً على النمو الاقتصادي بشكل سلبي. وفي ذات الاتجاه خلص (Devarajan, S. et. al. (1996) في دراسة عن 43 بلداً نامياً، إلى أن الزيادة في نسبة الإنفاق الجاري داخل الموازنة العامة مارست آثاراً إيجابية وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، وفي المقابل وجد العلاقة بين المكون الرأسمالي للإنفاق العام والنمو علاقة سلبية.

وفي ظل هذه النتائج ظهرت إشكالية بحثية تتعلق بما إذا كانت إعادة هيكلة النفقات العامة لصالح المزيد من النفقات الإنتاجية أو غير الإنتاجية يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي سلباً أو إيجاباً. وقد تضاربت أيضاً نتائج الدراسات التي ناقشت هذه الإشكالية، وإن كان أغلبها يؤيد زيادة نصيب النفقات العامة الإنتاجية؛ لما لذلك من آثار إيجابية على النمو. من ذلك دراسة (Tuan T. (2020)

Chu, et. al. التي خلصت إلى أن التحول في هيكل الإنفاق الحكومي نحو المزيد من الإنفاق الحكومي الإنتاجي له علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي في الدول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، ودراسة (2014) Petru-Ovidiu Mura التي أشارت إلى النتيجة ذاتها، مؤكدة على تأثير هذه النفقات إيجابيا على عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال). وبناء على ذلك يمكن أن يكون هيكل النفقات العامة أداة جيدة ومفيدة للتأثير على معدل النمو الاقتصادي؛ من خلال تأثير هذه النفقات على جانب العرض. وهو ما أشار إليه البنك الدولي أيضا حيث اعتبر هيكل الإنفاق العام الذي يميل للمزيد من النفقات الإنتاجية عنصرا داعما للنمو، يجب أخذه في الاعتبار عند تصميم السياسة المالية (Willi, Semmlero et al (2011)

ولما كان تأثير النفقات العامة الإنتاجية في تكوين رأس المال المادي والبشري هو القناة التي تؤثر من خلالها تلك النفقات على النمو الاقتصادي، فإن الأمر يقتضي التعرف على دور النفقات العامة الإنتاجية، ومن ثم دور رأس المال المادي والبشري في تعزيز النمو الاقتصادي.

2-1 الاستثمارات العامة في البنية التحتية

يشير مصطلح "البنية التحتية" إلى الموارد المادية التي تدعم إنتاج وتوزيع الخدمات الأساسية الحضرية والريفية وتدعم كذلك الأداء الاقتصادي. وتشمل هذه في الغالب البنية التحتية للاتصالات والطاقة والنقل (الموانئ والمطارات والطرق السريعة والقطارات). وقد تعمقت في العقود الأخيرة النظرة إلى البنية التحتية باعتبارها قطاعا قائدا للنمو، وأصبح يُنظر إلى الإنفاق العام عليها في كثير من الأحيان باعتباره عاملا مساهما في زيادة الإنتاجية والاستثمار الخاص (Lonzo Lubu, G. et. al. 2023). وتلعب البنية التحتية دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي، حيث يعد رصيد رأس المال المادي من البنية التحتية عاملا إنتاجيا؛ يؤدي تزايد الاستثمارات فيه إلى تأثير مباشر ومتزايد على إنتاجية العوامل الأخرى. كما تولد الاستثمارات في البنية التحتية أثارا خارجية عبر نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية، والتي قد يكون لها تأثير أكبر من تأثير تراكم رأس المال المادي ذاته. ويمكن لهذه الآثار الخارجية أن تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال التزايد في إنتاجية العمل؛ الناتج عن تحسين بنية تقنيات المعلومات والاتصالات، ومن خلال تخفيض الوقت الضائع في التنقل إلى العمل؛ وكذلك من خلال تحسين نظم الصحة والتعليم؛ وتزايد إمكانات تحقيق وفورات الحجم والنطاق في جميع أنحاء الاقتصاد (Straub S. et. al. (2010).

ويؤيد العديد من الدراسات التطبيقية هذا التحليل؛ من قبيل دراسة Aschauer, David Alan (1989) التي خلصت إلى أن الإنفاق الإنتاجي الأمريكي على البنية التحتية بين عامي 1949 و1985 قد زاد من إنتاجية رأس المال الخاص. وكذلك دراسة Adam and Bevan (2005) عن 45 دولة نامية حيث وجد أن ارتفاع حجم النفقات العامة الإنتاجية (على الصحة والتعليم والبنية التحتية والدفاع والإدارة العامة) يعزز النمو. ومع ذلك يشير Straub S. et. al. (2010) إلى أنه رغم الدور الواضح والمنطقي الذي تمارسه الاستثمارات في البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن هناك بعض الدراسات التي شككت في حتمية هذه العلاقة، من هذه الدراسات دراسة Hansson, P. et. al. (2021) عن 15 دولة أوروبية، وكذلك دراسة Auci, S., et. al. (1994) عن 14 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي سبق الإشارة إليها.

2-2 التعليم والصحة ورأس المال البشري.

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري على أنه "رصيد المعرفة والمهارات ومستوى الصحة الذي تراكم لدى الأشخاص على مدى حياتهم، والذي يمكنهم من استغلال طاقاتهم القصوى كأعضاء منتجين في المجتمع". ويعتمد بناء رأس المال البشري على التعليم لبناء المعارف والمهارات، وعلى الصحة لاستغلال هذه المعارف والمهارات بكفاءة. ولأن التعليم والرعاية الصحية هما المتغيران الرئيسيان اللذان يعملان على تعزيز رأس المال البشري، فمن الطبيعي الاعتقاد بأنهما يرفعان جودة العمل وإنتاجيته؛ ومن ثم يعززان النمو الاقتصادي (Kim, Soo-Wan et. al. 2020). وفي هذا السياق تشير نظرية رأس المال البشري إلى أن السكان الأعلى إنتاجية هم السكان المتعلمون؛ حيث يعمل التعليم على تحسين مستوى الرصيد المعرفي والمهاري للأفراد، ويجعل الشخص أقدر على بذل المزيد من الجهد الإنتاجي الفعال من الشخص الذي حصل على تعليم وتدريب أقل (Lateefat, Oluwadamilare et. al. 2023).

ويؤكد M. Shaukat Ali (1985) على أن مسألة وجود علاقة وطيدة بين التعليم والإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي ليست أمراً قابلاً للجدل؛ حيث إن التوسع في البنية التحتية للتعليم باعتباره استثماراً في رأس المال البشري يعمل على رفع إنتاجية العمل من خلال توفير المعارف والمهارات، وتسهيل الابتكارات، وتعزيز حركة العمالة، كما يضعف من عقبات عملية التنمية، ويخلق بيئة اجتماعية وثقافية داعمة لها. ويضيف Kim, Soo-Wan et. al. (2020) بعداً آخر يتعلق بقدرة التعليم على تعزيز رأس المال المادي بفعل زيادة كفاءة عنصر العمل وزيادة قدرته

على الابتكار والتطوير، كما أنه يؤدي إلى زيادة إمكانيات التوظيف نظرا للقدرات والمهارات التي يكتسبها عنصر العمل، وهو ما يؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي أفضل. وقد توصل M. (1985) في الجانب التطبيقي من دراسته على عينة مكونة من 65 اقتصاداً نامياً و15 اقتصاداً صناعياً، إلى أن الزيادة في معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين تعمل على تحسين إنتاجية العمل، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي. وفي السياق ذاته يؤكد Eftthalitsidou et. al. (2021) على دور التعليم في رفع الإنتاجية، لكنه يضيف دور الصحة المهم في هذا الخصوص، فهي تعد أيضاً عنصراً مهماً في تكوين رأس المال البشري؛ حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الصحي والتحسينات في مجال الرعاية الصحية إلى تحسين نوعية رأس المال البشري، ودعم دور التعليم، وزيادة فاعليته في تأثيره على إنتاجية العمل. ويؤكد Mehmood, Aqsa et. al. (2022) على ذلك؛ ذكراً أن سوء صحة العمال تؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم، أما التغذية الصحية على سبيل المثال فتؤدي إلى ارتفاع هذه الإنتاجية. كما يضيف Jack, William (1999) أن تحسين الصحة يمكن أن يؤثر على إنتاجية العمل من خلال تطوير مهارات الأفراد، المستمدة من قدراتهم البدنية والعقلية الفطرية، ومن الاستثمار في رأس مالهم البشري. وفي ذات السياق يذكر Kim, Soo-Wan et. al. (2020) وجود إجماع على أن الرعاية الصحية تعمل على تعزيز رأس المال البشري من خلال أمرين: الأول هو زيادة فاعلية التعليم في تأثيره على تنمية القدرات المعرفية للأشخاص؛ ومن ثم زيادة إنتاجيتهم، وزيادة فترة النشاط الإنتاجي لهم، أما الثاني فهو أن تعزيز الرعاية الصحية يؤدي إلى زيادة متوسط العمر المتوقع، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع العائد على الاستثمار في رأس المال البشري.

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت بعض الدراسات علاقة سلبية بين الإنفاق العام على الصحة وبين النمو الاقتصادي مثل دراسة Petru-Ovidiu Mura, (2014) أو عدم وجود علاقة مثل دراسة Rivera, Berta (2004)، أو تأثيراً إيجابياً للصحة وسلبياً للتعليم على الإنتاجية مثل دراسة (Phiri, Andrew et. al. 2022).

2-3 تفسير العلاقة السلبية بين النفقات الإنتاجية والنمو الاقتصادي في بعض الدراسات:

يبدو التأثير السلبي للنفقات العامة الإنتاجية على النمو الاقتصادي الذي ظهر في بعض الدراسات التطبيقية أمراً محيراً، ومتعارضاً مع الأدبيات النظرية، مما يتطلب تفسيراً ما. وفي محاولة لتقديم

هذا التفسير قامت بعض الدراسات بتغيير منهجية البحث، وذلك بالتعبير عن النفقات الإنتاجية بشكل مادي، عند دراسة تأثيرها على النمو الاقتصادي (مثل عدد الكيلومترات المرصوفة، عدد الكيلوات المضافة للطاقة الإنتاجية لمحطات الكهرباء، عدد التليفونات، عدد الفصول الدراسية، عدد الأسرة في المستشفيات... الخ)، وليس بشكل نقدي. من هذه الدراسات دراسة (Sanchez- Robles 1998) التي استخدمت النفقات العامة الإنتاجية مقاسة بطريقتين: الأولى هي القيمة النقدية للنفقات والثانية هي الوحدات المادية لها، وذلك في عينة من 76 دولة. وعندما استخدم الباحث القيمة النقدية للنفقات الإنتاجية وجد علاقة عكسية بينها وبين النمو الاقتصادي، ولكن عندما استخدم مؤشرات كمية لهذه النفقات وجد أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بينها وبين معدل النمو الاقتصادي. وتشير هذه النتائج إلى أن العبرة ربما لا تكون بقيمة النفقات الإنتاجية في حد ذاتها وإنما في أوجه إنفاقها، وكفاءة ذلك الإنفاق، وظروف الدولة الاقتصادية ومستوى تطورها. وربما يفسر هذا نتائج دراسة (Järnberg, Linda A. et. al. 2022) في السويد والتي وجدت علاقة سلبية بين الاستثمار في مجال التعليم والنمو الاقتصادي، حيث بلغت السويد مستوى متطورا جدا خاصة في مجال التعليم، لدرجة يعتقد معها أن النفقات الإضافية في هذا المجال ستنتج بانخفاض إنتاجيتها الحدية، ومن ثم ضعف تأثيرها على النمو. ويضيف (Devarajan, S. et. al. 1996) تفسيراً آخر لهذه العلاقة السلبية يتمثل في سوء تخصيص الحكومة للنفقات العامة؛ بتوجيهها مبالغ أكثر من اللازم لصالح النفقات الرأسمالية على حساب النفقات الجارية؛ فتنحرف النفقات الرأسمالية التي يفترض فيها أن تكون منتجة وداعمة للنمو إلى نفقات غير منتجة وضارة بالنمو، وذلك بسبب استخدامها بشكل زائد عن الحاجة إليها. ولتقديم تفسير أكثر دقة يتعمق (Rivera, Berta 2004) أكثر ليفصل بين تأثير نوعين من الإنفاق على الصحة؛ حيث يميز بين النفقات الصحية الجارية والنفقات الصحية الاستثمارية؛ وقد وجد أن النفقات الحكومية الجارية على الصحة لها آثار إيجابية باستمرار، في حين أن النفقات الاستثمارية الحكومية في الرعاية الصحية ليس لها أي تأثير على الإنتاجية. وقد فسّر عدم تأثير الإنفاق الاستثماري الصحي على الإنتاجية بأن تأثير البنية التحتية الصحية والتعليمية يستغرق وقتاً أطول بكثير للتأثير على الإنتاجية مقارنة بالأنواع الأخرى من البنية التحتية.

وفيما يخص التعليم يرى الحاوري، (2016) وإبراهيم. (2021) أن هناك العديد من العوامل التي قد تجعل أثر التعليم على النمو الاقتصادي متواضعا وأقل من المرجو، لعل من أبرزها ضعف

جودة مخرجات التعليم وعدم توافقها مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى محدودية الإنفاق الرأسمالي على التعليم في مقابل الإنفاق الجاري عليه. ويضيف Kim, Soo-Wan (2020) et. al. تفسيراً آخر هو إمكانية أن يؤدي فرض الضرائب اللازمة لتعزيز التعليم إلى تشويه النمو. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن الإنفاق على التعليم العام في حد ذاته يمكن أن يعزز النمو، فإن هذا النمو المحتمل يقابله تأثير المزاخمة الضريبية على الاستثمار الخاص، لذلك يؤكد البعض على أهمية الطريقة التي يتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة لدعم التعليم. ويؤيد Gong, L., et. al. (2012) هذا التفسير، ولكن من خلال دراسة خاصة بالإنفاق الصحي.

3- أثر مدفوعات فوائد الدين العام المحلي على النفقات العامة الإنتاجية.

تعتبر مدفوعات فوائد الدين العام إحدى القنوات التي يؤثر من خلالها الدين العام على النمو الاقتصادي بشكل سلبي، وهو ما يحدث من خلال تأثير تلك المدفوعات على متغيرات اقتصادية أخرى؛ كسعر الفائدة، والاستثمار الخاص، والنفقات العامة الإنتاجية، والضرائب. وقد أكد أنصار المدرسة الكلاسيكية في القرن العشرين أن مدفوعات خدمة الدين العام المحلي والأجنبي تعمل على الإضرار بالنمو الاقتصادي من خلال تثبيط الادخار الخاص والاستثمار الخاص، فضلاً عن تثبيط المستثمرين الأجانب المحتملين. ومرجع ذلك أن ارتفاع مستويات الدين العام وارتفاع مدفوعات فوائده يؤدي إلى زيادة سوء تخصيص الموارد، وعدم كفاءة رأس المال، وعدم اليقين الاقتصادي، نظراً لاحتمالية تبني الحكومة إجراءات مشوهة لتمويل سداد الديون؛ كفرض المزيد من الضرائب، مما يثبط الاستثمار العام والخاص، ويؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. Saungweme, et. al. (2018). ويؤيد Zouhaier, H. (2014) الرؤية الكلاسيكية، مؤكداً أن التأثير السلبي لمدفوعات فوائد الدين العام المحلي المرتفعة يمكن أن يحدث من خلال أمرين: الأول مزاخمة تلك المدفوعات لأوجه الإنفاق الحكومي الأخرى؛ خاصة الإنفاق الاستثماري والإنتاجي، والثاني الإجراءات التصحيحية التي قد تتخذها الدولة لمواجهة مصاعب خدمة الدين العام، مثل خفض الواردات (خاصة واردات مستلزمات الإنتاج)، أو زيادة الضرائب. ولا يقتصر أثر المزاخمة على امتصاص الاقتراض الحكومي لقدر من الموارد المالية المتاحة للاستثمار؛ مزاحماً بذلك الاستثمار الخاص، وإنما قد يمتد أثره إلى الاستثمار العام أيضاً، حيث يؤكد Benayed, et. al. (2015) على أن زيادة أعباء خدمة الدين العام تؤدي إلى مزاخمة الاستثمار العام الإنتاجي أيضاً؛ حينما تجبر الأعباء المتزايدة لخدمة الدين العام الحكومة على تحويل الإنفاق المخصص للاستثمارات العامة إلى

المجالات المتعلقة بخدمة الدين العام المتزايدة، فيقل تبعاً لذلك الإنفاق على المجالات الإنتاجية كالصحة والتعليم والبنية الأساسية. ويؤكد (Saungweme, et. al. (2018) على هذه الفكرة عندما يذكر أن مدفوعات خدمة الاتفاقات التعاقدية تحد من تمويل الأنشطة الإنتاجية وأنشطة الرعاية الاجتماعية، التي لها تأثير مضاعف على النمو الاقتصادي. ويقول إنه وفقاً لخبرة صندوق النقد الدولي فإن أسعار ومدفوعات الفائدة المرتفعة يمكن أن تحول موارد كبيرة في الموازنة من البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الحيوية المعززة للنمو إلى مدفوعات خدمة الدين؛ مما يعرض النمو في الاقتصادات المثقلة بالديون لخطر كبير.

وتفسر الدراسات التطبيقية لجوء الحكومات لتخفيض النفقات الإنتاجية بأن ذلك أسهل بالنسبة لها من تخفيض النفقات الجارية. ويشرح (Holtfrerich, Carl-Ludwig et. al. (2016) ذلك بأنه عندما تكون الإيرادات العامة محدودة فمن الأسهل على الحكومة خفض الاستثمارات والنفقات الإنتاجية، حيث لا تواجه الحكومة حينها مقاومة مجتمعية ملموسة، مقارنة بخفض النفقات العامة الجارية؛ على أجور الموظفين مثلاً، أو قطاع الرعاية الاجتماعية، التي غالباً ما تكون محمية بقوانين العمل أو الدستور والأحكام القانونية الأخرى، والتي تجعل خفضها أمراً عسيراً. ويؤكد (Aizenman et. al. (2007) على ذلك مضيفاً أن محدودية الإيرادات العامة تؤدي إلى انخفاض في الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية، وتكوين رأس المال البشري، وواردات المدخلات الصناعية الحيوية، مما يقلل من معدل النمو الاقتصادي. ويؤيد (Efthalitsidou et. al. (2021) هذا التفسير مستدلاً بحالة اليونان، التي انخفض فيها حجم الإنفاق العام على الصحة إلى النصف خلال السنوات الخمس الأولى من أزمتها الاقتصادية. وفي هذا السياق يؤكد (Cordella et. al. (2010) على أنه في ظل وجود حالة من التكامل بين الاستثمار العام والخاص فإن انخفاض الاستثمار العام؛ خصوصاً في البنية الأساسية كالطرق والموانئ والكهرباء، والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والصحة سيؤدي إلى إعاقة النمو في الاستثمار الخاص، وانخفاض إنتاجيته. وهكذا تخلص الأدبيات الاقتصادية إلى أن مدفوعات فوائد الدين العام المحلي تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات، أولها مزاحمة تلك المدفوعات للاستثمار الخاص وللنفقات العامة الإنتاجية، والثانية هي الإجراءات غير الرشيدة التي تضطر إليها الحكومة لتمويل مدفوعات الفائدة؛ وخصوصاً فرض المزيد من الضرائب، وثالثها سوء تخصيص الموارد حيث تسيطر النفقات غير الإنتاجية على هيكل النفقات العامة، وتقل نسبة النفقات الإنتاجية فيه.

ثانياً: العلاقة بين فوائد الدين العام المحلي والنفقات العامة الإنتاجية في مصر.

أشارت أغلب الدراسات إلى التأثير الإيجابي للنفقات العامة الإنتاجية في مقابل التأثير السلبي للنفقات غير الإنتاجية على النمو الاقتصادي، كما أكدت أن تحول هيكل النفقات العامة لصالح هذا النوع من النفقات أو ذلك يؤثر أيضاً على النمو. وفي حالة مصر يلاحظ حدوث تحول في هيكل النفقات العامة خلال العقود الأخيرة نحو المزيد من النفقات الجارية غير الإنتاجية، مدفوعاً بالزيادة الكبيرة في مدفوعات خدمة الدين العام المحلي، وهو ما يدعو للاعتقاد بأن هذا التحول كان ذا آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وأن خلق موازنة عامة داعمة للنمو في مصر يقتضي إعادة هيكلتها لصالح المزيد من النفقات العامة الإنتاجية. وبناء على ذلك يسعى البحث لاختبار أثر تزايد مدفوعات فائدة الدين العام المحلي على حجم النفقات العامة الإنتاجية، وذلك من خلال دراسة الموضوعات الثلاثة التالية:

- تطور مدفوعات فائدة الدين العام المحلي وتطور النفقات العامة الإنتاجية.
- تطور الأهمية النسبية لكل من مدفوعات الفائدة والنفقات العامة الإنتاجية.
- علاقة أسعار فائدة القروض العامة بالنفقات العامة الإنتاجية.

1- تطور مدفوعات فائدة الدين العام المحلي والنفقات العامة الإنتاجية.

اتخذت مدفوعات فائدة الدين العام المحلي وكذلك النفقات العامة الإنتاجية اتجاهاً عاماً نحو الزيادة خلال فترة الدراسة (2001-2022)، على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (1). فقد ارتفعت مدفوعات فائدة الدين العام المحلي من 14.8 مليار دولار عام 2001 إلى 520 ملياراً عام 2022، بينما ارتفعت قيمة الإنفاق الكلي على التعليم والصحة من 23.4 مليار دولار إلى 281.3 ملياراً في نفس السنتين، أما الاستثمار العام في البنية التحتية فقد ارتفع بين نفس السنتين من 15.1 مليار دولار إلى 343.3 ملياراً. ورغم أن الزيادة المطلقة في قيم المتغيرات المذكورة لا تثبت أثر المزاحمة الذي اعتمدت عليه الأدبيات الاقتصادية؛ إلا أنها تعطي مؤشراً لا يمكن إهماله حول التغير في هيكل النفقات العامة، والذي يؤثر على النمو الاقتصادي. فإذا نظرنا للسنة الأولى نجد أن النفقات الكلية على التعليم والصحة كانت تقترب من ضعف مدفوعات فائدة الدين العام المحلي، ورغم تزايد قيمة كلا المتغيرين فإن الوضع قد انعكس تماماً في السنة الأخيرة؛ حيث أصبحت مدفوعات الفائدة تمثل نحو ضعف الإنفاق الكلي على التعليم

والصحة. ونفس النتيجة تقريبا يمكن الوصول إليها فيما يتعلق بالمقارنة بين الإنفاق الاستثماري العام ومدفوعات الفائدة، وإن كان معدل التضاعف أقل.

جدول رقم (1)

تطور قيمة فوائد الدين العام المحلي والنفقات العامة الإنتاجية

الاستثمار العام	الإنفاق الكلي على التعليم والصحة	فوائد الدين العام المحلي	نهاية يونيو من السنة
15.1	23.4	14.8	2001
15.2	26.3	19.6	2002
20.3	28.4	23.5	2003
22.9	31.3	27.7	2004
23.3	33.1	34.1	2005
21.2	34.3	36.8	2006
25.5	36.7	47.1	2007
34.3	40.7	48	2008
43.5	55.7	48.5	2009
48.5	62.8	69.3	2010
40	67	85.1	2011
39.9	78.9	104.4	2012
39.6	92.3	143.1	2013
52.9	114.9	168.1	2014
61.9	129.5	188.3	2015
69.2	141.2	238.6	2016
109.1	157.8	307	2017
105.5	170	415.2	2018
143.3	196	497.8	2019
191.6	232.2	525.7	2020
249.3	265.7	517.9	2021
343.3	281.3	520.1	2022

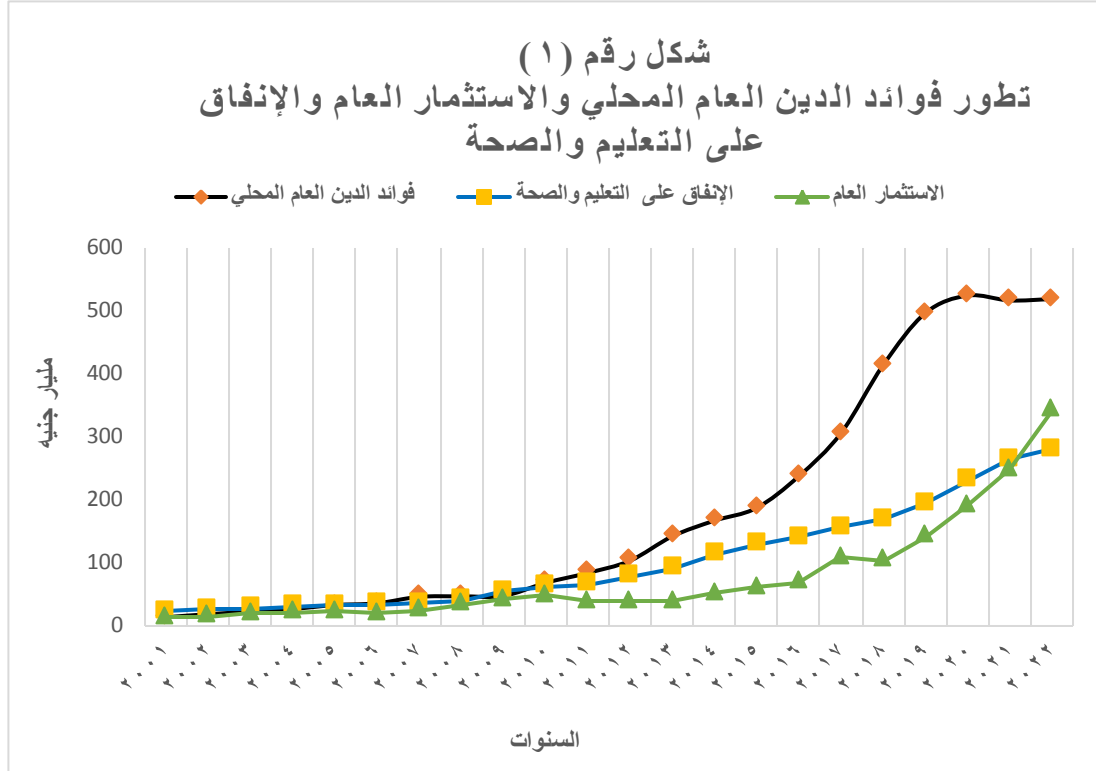
المصدر:

- وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة المصرية، سنوات متعددة، قيم فعلية ما عدا السنة الأخيرة فعلي متوقع.

- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وربما تزداد هذه الصورة وضوحا عند النظر إلى الشكل البياني رقم (1)، والذي يوضح تزايد صور الإنفاق الثلاثة، ووجود تقارب في قيمها خلال السنوات العشر الأولى مع وتيرة تصاعد محدودة، لتتصاعد وتيرة التزايد لكل صور الإنفاق بعد ذلك، ولكن وتيرة التزايد في مدفوعات الدين العام المحلي كانت أعلى بكثير من النفقات الأخرى، وهو ما أدى لفارق كبير ومتزايد بين مدفوعات الفائدة والنفقات الإنتاجية على التعليم والصحة والبنية التحتية في بقية

السنوات. هذا التطور يؤكد على تخصيص جانب كبير ومتزايد من النفقات العامة للنفقات الجارية، وأن مدفوعات فوائد الدين العام المحلي قد استحوذت على نصيب متزايد منها.



2- تطور الأهمية النسبية لمدفوعات الفائدة والنفقات العامة الإنتاجية في هيكل النفقات العامة.

يوضح الجدول رقم (2) الأهمية النسبية لكل من مدفوعات فوائد الدين العام المحلي والنفقات العامة الإنتاجية في البنية التحتية أو على التعليم والصحة، ضمن هيكل النفقات العامة؛ ويظهر صورة أوضح عن أثر مزاحمة مدفوعات فوائد الدين العام للنفقات الإنتاجية.

جدول رقم (2)
نسب فوائد الدين العام المحلي والائتاق على التعليم والصحة والاستثمار العام
إلى إجمالي النفقات العامة

نسبة الاستثمار العام إلى النفقات العامة	نسبة الإئتاق على التعليم والصحة للنفقات العامة	نسبة فوائد الدين العام المحلي للنفقات العامة	إجمالي النفقات العامة	نهاية يونيو من السنة
15.7	24.3	15.4	96.1	2001
15	26	19.4	101.1	2002
20	22,3	18.4	127.3	2003
15.7	21.4	18.9	145.9	2004
14.4	20.5	21.1	161.6	2005
10.2	16.5	17.7	207.8	2006
11.5	16.5	21.2	222	2007
12.1	14.4	17	282.3	2008
12.4	15.8	13.8	351.5	2009
13.2	17.6	18.9	366	2010
10	16.7	21.2	401.9	2011
8.5	16.7	22.2	471	2012
6.7	15.6	24.3	588.2	2013
7.5	16.3	24	701.5	2014
8.4	17.6	25.7	733.3	2015
8.5	17.2	29.2	817.8	2016
10.6	15.3	29.7	1032	2017
8.5	13.7	33.4	1244.4	2018
10.5	14.3	36.3	1369.9	2019
13.4	16.2	36.6	1434.7	2020
15.8	16.8	32.8	1578.7	2021
19.1	15.7	29	1794.8	2022

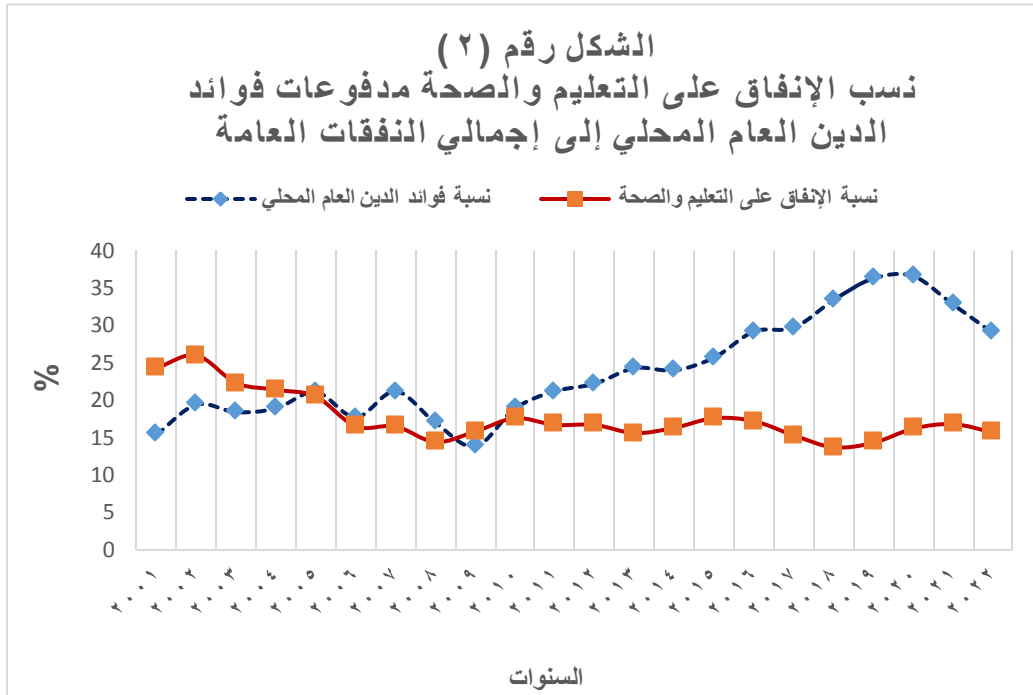
المصدر: وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة المصرية، سنوات متعددة، قيم فعلية ما عدا السنة الأخيرة فعلي متوقع.

- النسب محسوبة بواسطة الباحث.

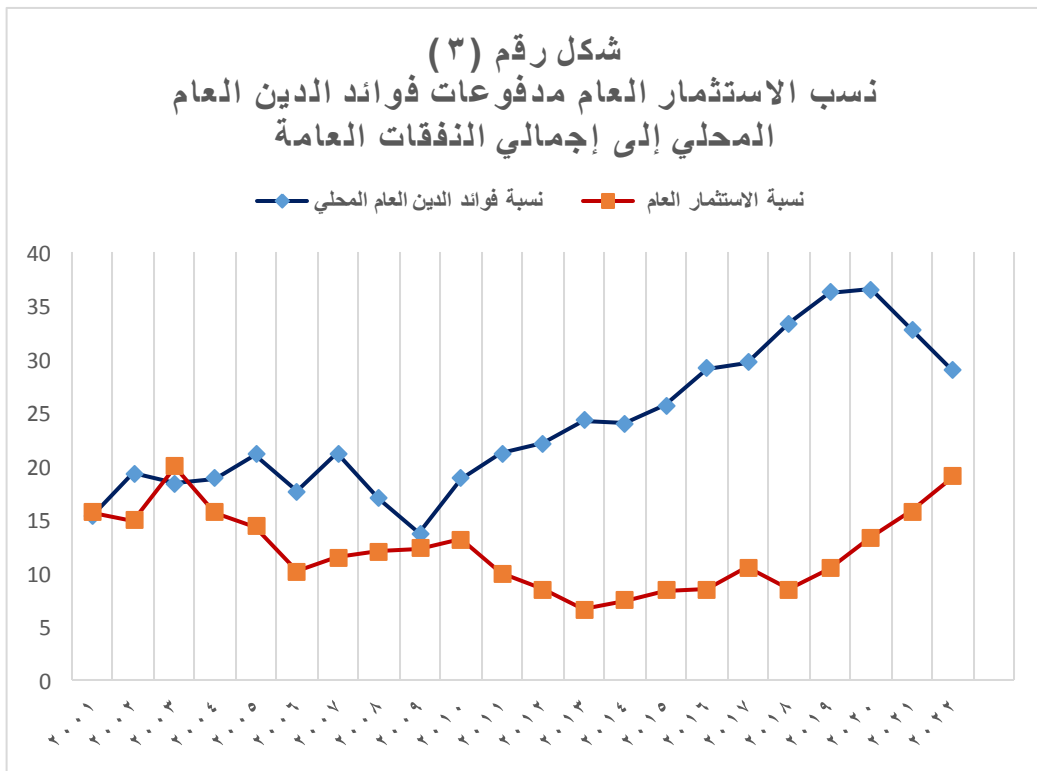
ويتضح من الجدول أن الأهمية النسبية لصور الإنفاق محل الدراسة لم تتخذ اتجاهها واحداً. فقد اتخذت الأهمية النسبية لمدفوعات فوائد الدين العام اتجاهها عاملاً نحو الزيادة، فارتفعت نسبتها من

15.4% من إجمالي النفقات العامة عام 2001 إلى أكثر من 36% خلال العامين 2019 و2020 لتتخف بعدها إلى 29% عام 2022. وفي مقابل ارتفاع نسبة فوائد الدين العام المحلي كان هناك انخفاض واضح في نسبة الإنفاق العام على التعليم والصحة إلى إجمالي النفقات العامة، حيث انخفضت تلك النسبة من 24.3% عام 2001 إلى 13.7% عام 2018، وهي أقل مستوى لها خلال فترة الدراسة، ثم ارتفعت بعد ذلك قليلا إلى 15.7% عام 2022. وهكذا تكون الأهمية النسبية لنفقات التعليم والصحة قد اتخذت اتجاها عاما نحو التناقص من 24.3% إلى 15.7% خلال فترة الدراسة. وبالنسبة للاستثمار العام فقد اتخذت أهميته النسبية مسارا متذبذبا، حيث اتجهت نسبته إلى الانخفاض خلال مرحلة أولى، من نحو 15.7% عام 2001 إلى أدنى قيمة لها وهي 6.7% عام 2013، لتتخذ مسارا متصاعدا بعد ذلك، لتصل إلى 19.5% عام 2022.

الشكل رقم (2) يوضح تطور كل من فوائد الدين العام المحلي والإنفاق الكلي على التعليم والصحة. ويتضح من الشكل أن المتغيرين يسيران في اتجاهين متضادين؛ وأنه يمكن القول- في معظم سنوات الدراسة- أن تزايد نسبة فوائد الدين العام المحلي قد صاحبه انخفاض في نسبة الإنفاق الكلي على التعليم والصحة، مما يرجح تأثير المزامحة الذي تبنته الأدبيات النظرية والتطبيقية، وأن زيادة مدفوعات الفوائد جاء على حساب انخفاض الإنفاق على التعليم والصحة.



أما الشكل التالي رقم (3) فيقارن بين نسبة مدفوعات فوائد الدين العام المحلي ونسبة الاستثمارات العامة في البنية التحتية إلى إجمالي النفقات العامة. وفي الشكل يبدو اتخاذ نسبة الاستثمارات العامة مسارين: التناقص في البداية ثم التزايد بعد ذلك. ورغم احتمالية عدم وجود أثر مزاحمة هنا إلا أن الفارق الكبير بين كلا النوعين من النفقات يشير إلى إشكالية أخرى تتعلق بسوء تخصيص موارد الدولة، حيث يوجه الجزء الأعظم منها إلى نفقات الفوائد وهي نفقات جارية غير منتجة، مما يؤثر أيضا بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.



وتتفق النتائج السابقة مع نتائج الأدبيات النظرية القائلة بأن مدفوعات خدمة الدين العام المحلي يمكن أن تؤثر سلبًا على هيكل الإنفاق الحكومي من خلال الضغط على كمية الموارد المتاحة للأنشطة الصناعية والبنية التحتية ورأس المال البشري وأنشطة الرعاية الاجتماعية، مع ما لذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي (Saungweme, et. al. 2018)، غير أن هذا التأثير السلبي كان واضحًا بالنسبة للإنفاق على التعليم والصحة، ولم يكن ملموسًا بالنسبة للإنفاق على البنية التحتية في الحالة المصرية.

3- علاقة أسعار فائدة القروض العامة بالنفقات العامة الإنتاجية.

تمثل مدفوعات الفوائد التكلفة الأساسية للدين العام، والتي يؤثر تضخمها سلباً على النفقات العامة الإنتاجية ومن ثم على النمو الاقتصادي، وذلك على النحو الذي سبق بيانه. وفي الواقع هناك من يرى أن هذا الأثر السلبي ليس حتمياً، وأن الأمر يتوقف على الفرق بين سعر الفائدة على الدين العام المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. فإذا كان سعر الفائدة (تكلفة رأس المال) أقل من معدل نمو الناتج الاسمي (المعدل المفترض للعائد على رأس المال المقترض)، فإن العبء الحقيقي للدين العام المحلي سينخفض بمرور الوقت لأن معدل العائد على الاستثمار الممول بالديون سيكون أكثر من كافٍ لخدمة الدين وسداد فوائده. وفي الحقيقة فإن هذه النتيجة ليست حاسمة تماماً، إذ تتوقف صحتها على حجم العجز الأولي في الموازنة العامة، فإذا بلغ هذا العجز مستوى ترتب عليه عقد قروض جديدة أكبر مما يتم سداه من القروض السابقة فسوف يأخذ رصيد الدين العام في التزايد، وعندئذ تميل تكاليف الاقتراض (سعر الفائدة) إلى الارتفاع Kose, M. Ayhan et. al. (2020)، ويتزايد من ثم الأثر السلبي للدين العام المحلي ومدفوعات فوائده على النفقات العامة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ويؤيد Holtfrerich, Carl-Ludwig et. al. (2016) هذا التحليل مقررًا أن العامل الحاسم عند تقييم الاستدامة المالية للدولة ومدى قدرتها على خدمة ديونها هو التفاعل بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو الاقتصادي والفوائض الأولية في الموازنة العامة. مضيفاً أهمية الاستثمارات العامة لاستدامة الدين الحكومي. وتدعو هذه الاعتبارات الباحث للتطرق لفكرة العلاقة بين أسعار فائدة الدين العام ومعدل النمو الإسمي للناتج المحلي، وإمكانية ألا تولد مدفوعات الفوائد الآثار السلبية المذكورة في الحالة المصرية.

الجدول التالي رقم (3) يبين تطور معدل النمو الإسمي في مصر مقارنة بمتوسط أسعار الفائدة على المكونين الأكبر للدين العام المحلي وهما السندات وأذون الخزانة، واللذان مثلاً نحو 82.5% من الدين العام المحلي عام 2022. والشكل رقم (4) يمثل تعبيراً بيانياً عن معدل النمو الإسمي وسعر الفائدة على السندات، (تم استبعاد سعر الفائدة على أذون الخزانة من الشكل البياني بهدف تبسيط الشكل، خاصة وأنه قريب إلى حد بعيد من سعر الفائدة على السندات في معظم السنوات، وبالتالي يعطي نفس الدلالات).

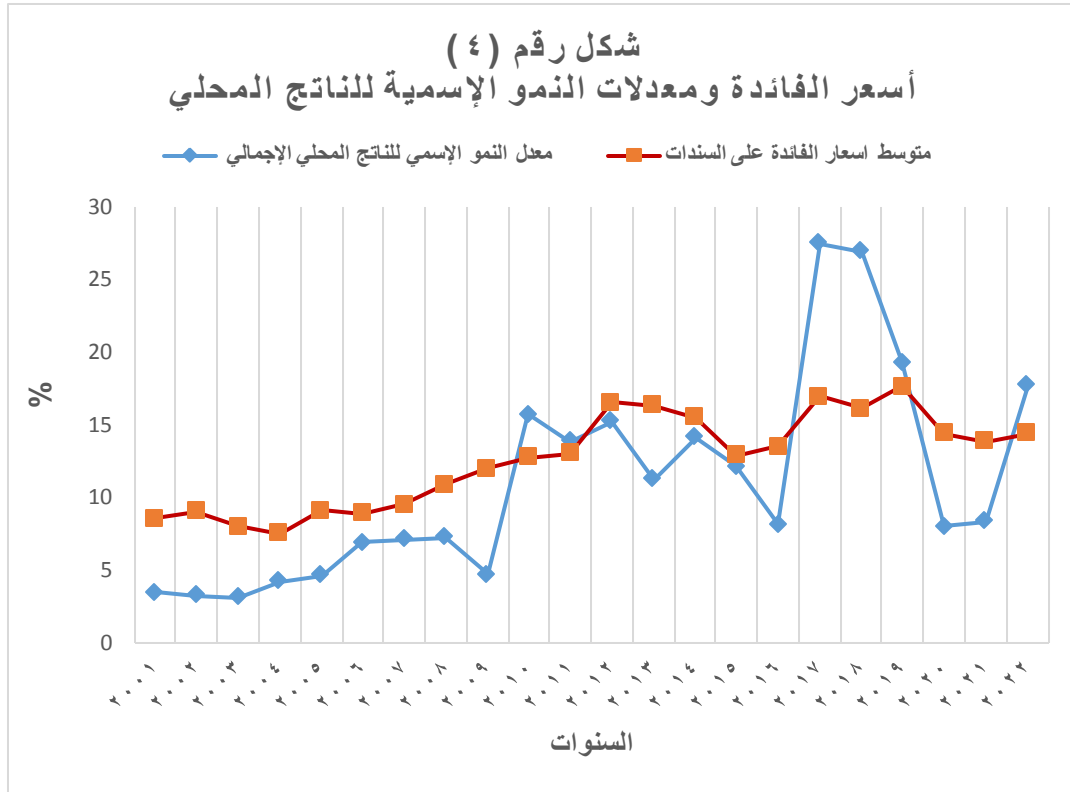
جدول رقم (3)

معدل النمو الإسمي وأسعار الفائدة على سندات الدين العام وأذون الخزانة

متوسط أسعار الفائدة على الأذون لمدة 90 يوم %	متوسط أسعار الفائدة على السندات %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	السنة
19.1	8.5	3.4	358.7	2001
20.6	9	3.2	378.9	2002
10.27	8	3.1	417.5	2003
11.1	7.5	4.2	485.3	2004
9.064	9.1	4.6	538.5	2005
8.843	8.9	6.9	617.7	2006
6.781	9.5	7.1	744.8	2007
9.675	10.9	7.2	895.5	2008
10.156	12	4.7	1042.2	2009
9.9	12.7	15.7	11505.6	2010
11.5	13	13.8	13099	2011
13.1	16.5	15.2	17131.4	2012
13.3	16.3	11.2	19248	2013
10.9	15.5	14.1	22055.9	2014
11.4	12.9	12.1	24731	2015
11.8	13.5	8.1	26744.1	2016
17.5	16.9	27.5	36029.6	2017
18.8	16.1	26.9	45636.5	2018
18.8	17.6	19.3	54440	2019
14.8	14.4	8	58796.3	2020
13.1	13.8	8.3	6336.7	2021
12.5	14.4	17.7	7457.1	2022

المصدر: - البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
- وزارة المالية المصرية، الدين الحكومي وهيكل المديونية، سنوات مختلفة.

يبدو من الجدول رقم (3) والشكل رقم (4) أن أسعار الفائدة على سندات الدين العام كانت في معظم سنوات الدراسة أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإسمي (بالأسعار الجارية). وتعزز هذه الحقيقة التصور بأن الدين العام في مصر غير محفز للنمو، وبالتالي فإن قدرة الدولة على خدمة الدين العام المحلي سوف تتراجع. ومن الملاحظ أن السنوات القليلة التي ارتفع فيها معدل النمو الاقتصادي الإسمي عن أسعار الفائدة (السنوات الست المظللة في الجدول)، لم تشهد آثارا إيجابية على الدين العام أو مدفوعات فوائده - كما هو مفترض من الناحية النظرية- حيث لم ينخفض رصيد هذا الدين ولا مدفوعات فائدته، بل استمر في التزايد، حيث كانت إصدارات القروض الجديدة أكبر من القروض التي يتم سدادها، الأمر الذي يوضحه الجدول اللاحق رقم (4).



ووفقا لتصور صندوق النقد الدولي السابق ذكره فإن عدم توجيهه جانب هام من حصيلة القروض العامة لأغراض إنتاجية يمثل السبب الرئيسي لانخفاض معدلات النمو الإسمية في مصر مقارنة بأسعار الفائدة على الدين في معظم السنوات، وهو ما يؤدي لضعف قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، واضطرارها لعقد المزيد من القروض، مع ارتفاع سعر الفائدة. وتؤكد البيانات

هذا التفسير في حالة مصر ، حتى في السنوات التي ارتفع فيها معدل النمو الإسمي عن سعر الفائدة، فالجدول رقم (4) يوضح حدوث تزايد في صافي الاقتراض في هذه السنوات، مما يرجح بشكل كبير أن حصيلة الدين العام المحلي قد استخدمت بشكل مفرط في تمويل أنشطة جارية غير إنتاجية وغير مولدة للدخل، الأمر الذي ترتب عليه عجز الإيرادات العامة العادية عن الوفاء بمتطلبات خدمة الدين العام، مما يضطر الحكومة إلى ترحيل هذا الدين، حيث تعقد قروضا جديدة تستخدم الجانب الأكبر منها في سداد أقساط وفوائد الدين العام (وهي نفقات جارية غير إنتاجية) مما يؤثر سلبا على الاستثمارات والنفقات العامة الإنتاجية التي تتناقص حصتها في الموازنة العامة. وفي ظل هذه الضغوط واضطرار الحكومة لمزيد من الاقتراض ترتفع تكلفة الدين العام المحلي ممثلة بسعر الفائدة؛ مما يزيد من التأثير السلبي لمدفوعات فوائده المتزايدة على هيكل النفقات العامة، وعلى النفقات الإنتاجية وعلى النمو الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أن سعر الفائدة على السندات الحكومية قد ارتفع عام 2023 إلى نحو 16% وأن سعر الفائدة على أدون الخزانة لمدة 90 يوما قد ارتفع لنحو 18.6% وفق بيانات وزارة المالية المصرية، مما يدل على صحة هذا التحليل. وقد أيدت دراسة برسوم، مريم وليم (2022) هذا التصور حينما أشارت إلى أن زيادة حجم الدين العام وزيادة مدفوعات خدمته تؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وتمارس آثارا سلبية على هيكل الإنفاق العام.

جدول رقم (4)

صافي الاقتراض خلال السنوات الست ذات معدل النمو الإسمي الأعلى من سعر الفائدة

2022	2019	2018	2017	2011	2010	نهاية يونيو من السنة
2502.2	2494.9	2435.5	1768.8	411.8	358.2	سداد السندات وأدون الخزانة
3039.8	2995	2806.5	1925.7	548.8	452.5	الإصدارات الجديدة من السندات والأدون
537.6	501	371	156.9	137	94.3	صافي الاقتراض

المصدر: وزارة المالية المصرية، الدين الحكومي وهيكل المديونية، سنوات مختلفة.

وبناء على ما سبق يمكن الحديث عن علاقة ذات اتجاهين بين فوائد الدين العام المحلي والنفقات العامة الإنتاجية، تغذيها أسعار الفائدة؛ فزيادة الفوائد تؤدي إلى انخفاض النفقات الإنتاجية، وانخفاض الأخيرة يؤثر سلبا على تكوين رأس المال المادي والبشري، وبالتالي على الإنتاجية والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، مما يعوق حدوث نمو مناسب للإيرادات العامة يستخدم في سداد مدفوعات خدمة الدين العام، فتضطر الدولة لمزيد من الاقتراض، فيزداد سعر الفائدة، وتزداد مدفوعات فوائد الدين العام، وهكذا في نمط يشبه الحلقة المفرغة.

النتائج والتوصيات

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

- تلعب النفقات العامة الإنتاجية دوراً رئيسياً في تكوين رأس المال المادي والبشري، وتؤثر من ثم إيجابياً على إنتاجية عنصر العمل، وعلى النمو الاقتصادي.
- يؤثر هيكل النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي، ويمثل تحول هذا الهيكل لصالح النفقات الجارية -بفعل تضخم مدفوعات فوائد الدين العام المحلي في مقابل النفقات العامة الإنتاجية- تحولاً ضاراً بالنمو الاقتصادي في مصر.
- يبدو أثر مزاحمة فوائد الدين العام المحلي ملموساً فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم والصحة، والتي انخفض وزنها النسبي بشكل كبير، ولا يبدو هذا الأثر واضحاً فيما يتعلق بالاستثمار العام. ويدل هذا على أن قطاعي الصحة والتعليم كانا الأكثر تضرراً من تزايد مدفوعات فوائد الدين العام المحلي، وأنه غالباً ما تم التضحية بهما للوفاء بتلك المدفوعات.
- إضافة إلى أثر المزاحمة؛ تعاني الموازنة العامة المصرية من سوء تخصيص للموارد، حيث يخصص معظمها للنفقات غير الإنتاجية، التي تشكل مدفوعات فوائد الدين العام المحلي الجانب الأكبر منها، إذ مثلت وحدها نحو ثلث النفقات العامة في السنوات الأخيرة.
- من المرجح أن أثر المزاحمة وسوء تخصيص الموارد قد أديا إلى نتائج سلبية على تكوين رأس المال المادي والبشري، ومن ثم على إنتاجية عوامل الإنتاج، وعلى النمو الاقتصادي في مصر. حيث يبدو أن عدم توجيه جانب هام من حصيلة القروض العامة لأغراض إنتاجية قد مثل سبباً رئيسياً لانخفاض معدلات النمو الإسمية في مصر عن أسعار الفائدة في معظم سنوات الدراسة، وهو ما أدى لنمو غير كافٍ للإيرادات العامة، وقلل من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، واضطرها لعقد المزيد من القروض، مع ارتفاع في سعر الفائدة.
- استفادت الدولة من التضخم في خفض أعباء خدمة الدين العام المحلي، فحققت ارتفاعاً في معدل النمو الإسمي عن سعر الفائدة على سندات الدين العام المحلي في ست سنوات خلال فترة الدراسة، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابياً على الدين العام ولا على عجز الموازنة العامة.

وفي ضوء هذه النتائج يستطيع الباحث أن يتقدم بالتوصيات التالية:

- ضرورة السعي لإعادة هيكلة النفقات العامة، وزيادة نسبة النفقات الإنتاجية فيها، خاصة النفقات على التعليم والصحة، التي تراجعت نسبتها بشكل كبير خلال فترة الدراسة، وذلك حتى تقوم الموازنة بدورها الداعم للنمو الاقتصادي، والذي يمثل تحقيق معدلات مرتفعة له أهم السبل لعلاج مشكلة تضخم الدين العام وفوائده وتبعاتها.
- ضرورة السعي لتعزيز جانب الإيرادات العامة في الموازنة المصرية، والاهتمام بزيادة الحصيلة الضريبية - ليس من خلال زيادة أسعار الضرائب- وإنما من خلال رفع كفاءة الجهاز الضريبي بشكل أساسي، ومواجهة التهرب والتجنب الضريبي، وخلق الثقة مع الممولين المختلفين في الاقتصاد، والوصول إلى الجزء الأكبر من الاقتصاد غير الرسمي.
- أهمية مراجعة سياسات تمويل عجز الموازنة العامة المصرية، ومراجعة الاعتماد المبالغ فيه على أدون الخزانة ذات الأجل القصير، والتي تخلق ضغطاً على الموازنة العامة، وتدفع الحكومة لمزيد من الاقتراض.
- ربما يكون خفض أسعار الفائدة على القروض العامة أمراً غير يسير في ظل الضغوط المالية الحالية، لكنه خيار يجب أخذه في الاعتبار خلال السنوات القادمة، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة يمثل سبباً أساسياً لتعاظم حجم مدفوعات الفوائد على الدين العام المحلي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- 1- إبراهيم. ايمان محمد، (2021)، "دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد الأول.
- 2- الحاوري، محمد أحمد علي. (2016)، "أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام منه التكامل المشترك"، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع 50، ص ص 205 - 252.
- 3- الهنداوي، حمدي أحمد (2017)، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام؟ مجلة الدراسات والبحوث التجارية، تجارة بنها، المجلد الثاني، العدد الثاني.
- 4- برسوم، مريم وليم (2022)، " دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة من 2006\2007 إلى 2017\2018"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد 23، العدد الثالث، ص ص 135-156.
- 5- عليوة، زينب توفيق السيد. (2015)، العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية. المجلة العربية للإدارة، مجلد 35 ، عدد 2. ص ص 197-244.
- 6- جمهورية مصر العربية، البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
- 7- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.
- 8- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية المصرية، الدين الحكومي وهيكل المديونية، سنوات مختلفة.

<https://mof.gov.eg/ar>

المراجع الأجنبية:

- 1- Adam Christopher S. and Bevan David L. (2005), "Fiscal deficits and growth in developing countries", Journal of Public Economics, 89, pp 571– 597
- 2- Aschauer, David Alan (1989) "Is public expenditure productive?" *Journal of Monetary Economics*, 23, pp 177-200.
- 3- Auci, S., Castellucci, L., & Coromaldi, M. (2021). How does public spending affect technical efficiency? Some evidence from 15 European countries.

- Bulletin of Economic Research, 73(1), pp 108–130. <https://doi.org/10.1111/boer.12236>.
- 4- Ali, M. Shaukat (1985). Contribution of education towards labour productivity: A cross-country study. *Pakistan Economic and Social Review*, 23(1), pp 41–54 <https://www.jstor.org/stable/25824974>.
 - 5- Aizenman, J., Kletzer, K., and Pinto, B. (2007). Economic growth with constraints on tax revenues and public debt: Implications for fiscal policy and cross-country differences. Working Paper 12750, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
 - 6- Barro, R.J. (1991). “Economic Growth in a Cross Section of Countries,” *Quarterly Journal of Economics*, 106, pp. 407-443
 - 7- Benayed, Walid, Gabsi, Foued Badr and Belguith, Samia Omran, (2015), “Threshold Effect of Public Debt on Domestic Investment: Evidence from Selected African Countries”, *Theoretical and Applied Economics*, Volume XXII, No. 4.
 - 8- Churchman, Nancy. (2001). David Ricardo on public debt. Palgrave. New York.
 - 9- Devarajan, Shantayanan, Swaroop, Vinaya, Zou, Heng-fu (1996) “The composition of public expenditure and economic growth”, *Journal of Monetary Economics* 37, pp 313 344.
 - 10- Eftalitsidou, K.; Zafeiriou, E.; Spinthiropoulos, K.; Betsas, I.; Sariannidis, N. (2021) “GDP and Public Expenditure in Education, Health, and Defense. Empirical Research for Greece”. *Mathematics*, 9, 2319.
 - 11- Gong, L., Li, H., & Wang, D. (2012). Health investment, physical capital accumulation, and economic growth. *China Economic Review*, 23, pp 1104–1119. <https://doi.org/10.1016/j.chieco.2012.07.002>.
 - 12- Hansson, P., & Henrekson, M. (1994). A new framework for testing the effect of government spending on growth and productivity. *Public Choice*, 81(3–4), pp 381–404. <https://doi.org/10.1007/BF01053239>
 - 13- Holtfrerich, Carl-Ludwig; Feld, Lars P.; Heun, Werner et al. (2016): Government debt: causes, effects and limits. Berlin, 76 pages.

- 14- Jack, William (1999). "Principles of health economics for developing countries". World Bank Publications, The World Bank, Washington, D. C.
- 15- Järnberg, Linda and Värja, Emelie (2022): The composition of local government expenditure and income growth: the case of Sweden, *Regional Studies*, DOI:10.1080/00343404.2022.2131755
- 16- Jeffrey M. Stupak, (2018), "Economic Impact of Infrastructure Investment", Congressional Research Service, Federation of American Scientists, Washington. <https://sgp.fas.org/crs/misc/R44896.pdf>
- 17- Kim, Soo-Wan, Ahn, Sang-Hoon, (2020), "Social investment effects of public education, health care, and welfare service expenditures on economic growth", *Asian Soc Work Pol Rev*.14: pp 34–44.
- 18- Kose, M. Ayhan & Ohnsorge, Franziska and Sugawara, Naotaka (2020), "Benefits and Costs of Debt: The Dose Makes the Poison", World Bank Group, Policy Research Working Paper 9166.
- 19- Lateefat Oluwadamilare Yahya, Adeyemi Michael Anagun, and Ganiyat Olubunmi Bello. (2023), "Public Education Expenditure, Human Capital Development and Economic Growth in Nigeria", *Parana Journal of Science and Education*. v.9, n.2, pp. 20-30.
- 20- Lonzo Lubu, G., Musonda Kalusambo, J. C., Tondi Kikola, C., & Ambroise, J. E. (2023). Infrastructure Spending, Political Instability and Economic Growth. *iBusiness*, 15, pp 119-139. <https://doi.org/10.4236/ib.2023.152009>
- 21- Mehmood, Aqsa & Siddique, H. M. A. and Ali, Amjad (2022) "Impact of Health on Worker Productivity: Evidence from South Asia", Munich Personal RePEc Archive, No. 113557, <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/113557/>
- 22- Ntshakala, P. L. (2015), Effects of public debt on economic growth in Swaziland", *International Journal of Business and Commerce*, Vol. 5, No. 1, pp 1-24.
- 23- Petru-Ovidiu Mura, (2014), "How growth-friendly are productive public expenditures? An empirical analysis for Eastern Europe", *Theoretical and Applied Economics*, Volume XXI, No. 10(599), pp. 7-20.

- 24- Phiri, Andrew and Mbaleki, Chuma | (2022) Fiscal expenditures, revenues and labour productivity in South Africa, *Cogent Economics & Finance*, 10:1, 2062912.
- 25- Rivera, Berta (2004), “Public Health Capital and Productivity in the Spanish Regions: A Dynamic Panel Data Model”, *World Development*, Vol. 32, No. 5, pp. 871–885.
- 26- Saungweme, Talknice and Odhiambo, Nicholas M. (2018), “Public debt service and economic growth: a survey of international literature”, *Applied Econometrics and International Development*, Vol. 18-2.
- 27- Sanchez-Robles, B. (1998). “Infrastructure investment and growth: some empirical evidence”, *Contemporary Economic Policy*, 16(1), pp. 98-108.
- 28- Straub, Stéphane and Terada-Hagiwara, Akiko, (2010) Infrastructure and Growth in Developing Asia, Asian Development Bank, Economics Working Paper Series No. 231.
- 29- Tito Cordella, Luca Antonio Ricci and Marta Ruiz-Arranz, (2010), “Debt Overhang or Debt Irrelevance?”, *International Monetary Fund, Staff Papers*, Vol. 57, No. 1.
- 30- Tuan T. Chu, Jens Hölscher, Dermot McCarthy (2020), “The impact of productive and non-productive government expenditure on economic growth: an empirical analysis in high-income versus low- to middle-income economies”, *Empirical Economics* 58:2403–2430.
- 31- United Nations Development Programme, <https://www.undp.org/>
- 32- Willi, Semmlero and Alfred, Greiner and Bobo, Diallo and Anand, Rajaram and Armon, Rezai (2011), “Fiscal Policy, Public Expenditure Composition and Growth. Theory and Empirics”, *Munich Personal RePEc Archive*, Paper No. 35997.
- 33- Zouhaier, H. (2014), “Debt and Economic Growth”, *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 4, No. 2.

Analyzing the effects of domestic public debt interest payments on productive public expenditures and economic growth in Egypt

Abstract

This paper examines the increasing payments of domestic public debt interest in Egypt and their impacts on public productive expenditures, which are divided into two categories: productive expenditures related to the formation of physical capital “infrastructure”, and productive expenditures related to the formation of human capital, " expenditures on education and health". The paper concluded that the significant increase in interest payments on domestic public debt in Egypt was accompanied by a decline in the relative weight of productive public expenditures on both education and health, while investment expenditures on infrastructure have not been significantly affected. This decline is attributed to the crowding out effect of the interest payments on education and health expenditure. Furthermore, the paper finds that the increase in these interest payments has led to a transformation in the structure of public expenditures in Egypt, characterized by inefficient allocation of limited budgetary resources, a domination of non-productive current expenditures, which domestic public debt interest represents a significant portion of them. This negatively affects the total factor productivity and economic growth and reduces the ability of public revenues to meet domestic public debt interest payments. In fulfillment of its obligations, the government has been forced to make more loans under fiscal pressures that push up interest rates, thereby increasing the costs of domestic public debt service, and deepening disorder in the structure of public expenditures.

Keywords: domestic public debt interest, productivity, infrastructure, education and health expenditures, growth.